

UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. : الرقم

٧٢٢٦

٧٥
٧٢٦

١٦٠
ح ٠ س

(حاشية السبالكوتي على حاشية السيد الشريف
الجرجاني على شرح القطب الرازي للرسالة
الشمسية ، قطعة منها) . تأليف السبالكوتي ،
عبدالحكيم بن شمس الدين - ١٠٦٧ هـ . كتبت في
القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

٧٤٣٦

١٧ ق

١٩ س

٢١٥ × ١٥٥ سم

نسخة حسنة ، ناقصة الآخر ، خطها نستعليق ،
يليه ثلاث ورقات بياض .

الاعلام ٥٥:٤ الظاهرية (الفلسفة والمنطق) : ١٥٠

ف ١٥٩٠ / ٥
١٤ / ٦ / ٢٤

١ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٦٢٣٦ ف ١٥٩٠ / ٥
 الموضوع: (مناشئة السيد للوني على حمايته السيد شريف بخرجاني ...)
 المؤلف: السيد للوني، عبد الحكيم بن محمد بن الحسين المديني - ١٠٦٧ هـ
 تاريخ النسخ: ١٢٤٥ هـ - نسخة
 اسم الناسخ: -
 عدد الأوراق: ١٧ م
 ملاحظات: -
 -

بسم الله الرحمن الرحيم
 اجلي منطق به افصح به لسان الفصحاء . واولى مدرج ارسنم
 في انصاف الاركياء . حمد الله بصدق براهانه وشكر امنم
 لا يتصور عدلانه سخرو حمد الائمة ولا برسم . ونشكر شكر
 لا يتقاس ولا يؤشم . ونطلي على من ارسل الحج والبرهان .
 وجعل طهر وتبيننا اوضح كسب العقل والتفكر واقام الحجج على
 اعوجاج الجهل والتحير . وعلى الله واصحاب المستقيمين لسنة
 واثاره المتسليين لسنة وانوارته يقول الفقير المسكين عبد
 الحكيم بن كشمس الدين قدس في الولد الاقر نور صدقة السمادة وقدر
 حديقة العبارة . وفوائد الفرائد لهذا الفاضل عبد الله الملقب
 بالليث عند قرانه للشرح المنسوب الى الطور العظيم والمشتبه
 والحوادث المتعلقة عليه السيد السند والخير الاحد ان كتب ما ينسخ
 للذهن الكليل في حلل مشكلاتهما واحرار ما ينظر لدى كشف
 معقولاتهما ساكنا طريقه الاقتاد ومقتصر على ايراد ما يتعلق
 بجل الكتاب لما ان ما علقا عليها الفضلاء مع اشتراطها بغيرها
 غير وافية لوجود المنفردة وبعضها غير شافية لعدم المنفردة وبعضها
 مملوءة للاطناب غير متعلق بالكتاب وبعضها محللة للاحتواء على كونه
 مخيرة للطلاب . فشرعت مستبينة بعون الله وحسن توفيقه في
 جميع ما يتقرر لدى وتنهيته بنشرها على تنسيق الطريق المذكور مشيرا

مشيرا الى دفع الشبهة المزيجية رابعا قطوف التامل في فهم المعاني
 كما كاطريق التعسف في خلل المباني فجاء بحمد الله كذا لا يخفى فوائد
 وبحر الاستقصى فرائده ثم بعد ما يتسرى الى تمام وقصه بالانتماء
 احكام جعله عراضة لحصة من حصة الله تعالى بالسلطنة الابدية
 وابنه بالدولة السعيدية فخر الملوك والسلاطين زرين
 الاساطين . والحواقين . صاحب النفل القدسة وارث الرياسة
 الانسية كاسر اعناق الاكاسرة . مالك رقاب القياصرة
 مروج الملة الحنفية البيضا موكرو قواعد الشريعة العراطل الله
 في الارفين غياث الاسلام والمسلمين . عامر بلاد الله المؤيد بابا
 التائيد والنصر الرباني . امير المؤمنين ابو المظفر شهاب
 الدين شاهرمان بادشاه . صاحب القرائن الشاهي لالذلة
 سرادقات دولته رقيقة لاوتاد . وقياس سلطنة مرفوعة الى
 يد السناد . موقفا لما يحب الله ويرضه متفضيا بنية وحبيب المحض
 على الله عليه السلام ما دامت السموات العلى ويرحم الله عبد الله العبد المذنب
قوله هكذا وجدناه كذا امر بسب من كاف التشبيه واكم الاستشارة وليس
 بكنائية عن غير العدد لان دخول هاء التثنية على غير اسم الاستشارة
 لم يثبت عينا في الرضى في موقع الحال او المفعول الثاني لوجودنا
 وليس بمبدأ لعدم العادة في الخبر والمعنى وجدنا عبارة المتن في كثير
 ايمن النسخ مماثل كما نقل في الشرح وهما مختلفان من حيث الوجود .

الكتابي متحدان من حيث الذات وهو موافق التماثل ولم يقل هكذا
عبارة المتن لعدم الجزم بكونه من المصنف وفي زيادة لفظ
عبارة المتن إشارة إلى أن ضمير قوله راجع إلى الشرح لا على
تقدير رجوعه إلى المصنف كما يقال هكذا وجد في كثير من النسخ
وهذه الجملة اعتدلت من قبل الشارح لاحتياجه هذه النسخة مع
استلزامها التكرار **قوله** ههنا أن في تعداد الأجزاء **قوله** وقت
أه فيه مبالغة حيث نسب هو إلى القلم دون الكاتب وفي لفظ التام
رمزا إلى أن هذه الزيادة نسخ عبارة المصنف **قوله** يدل على ذلك
أه لأن أما موضوعه للتفصيل والتأكيد ولزوم ما بعد الفاء قبله
باقامة المألوف والقصد مقام المألوف الادعائي أعني الشرح
المحذوف وكل من ذلك يتتضح كما لعمري المتكلم بالحكم يكون
المقالات ثلاثا وعدم العلم سابقا فيكون الثلاث المذكور سابقا
لأنه فاذفع ما قيل أن التكرار حصل بالثاني فالحكم بزيادة أولى
على وجه لأن منشأ الحكم ليس لزوم التكرار بل اقتضاء هذا القول
عدم علم المحطوب بثلاثية المقالات وكذا ما قيل أن الإعادة
لبعد العهد وما قيل أن الحق أن الحكم بالثلاثية المقيدة بكونه
ها في المفردات لأن الثلاثية لكونها معلومة مما سبق لا يصح
أن يكون مقصودة ولو قيد بالف قيد مع أن ترك العاطف في
المقالة الثانية والثالثة يأتي عن ذلك وما ذكره الناظر

الناظر في توجيه الدلالة بكونه ثلث في الأول وفعله في الثاني
عمدة وكونه الأول اجمالا والثاني تفصيلا واتفاق النسخ في الثاني
دون الأول وكونه الأول في لفظ ثلث فقط وفي الثاني فيه
وفي اتصال الفاء به بكونه مما لا يدل على عبارة السيد قدس سره
أنما يفيد أولوية الحكم بزيادة الأول دون صوابية **قال الشارح**
في الرسالة مرتبة أه هذه المقدمة تمهيد لبيان ما هو المذكور
في الأجزاء الخمسة لأن بيان الحكم الذي هو المقصود بالذات متوقف
عليه وبينما مرجع الضمير والمراد من الرسالة مستمر الرسالة علم
هو الشارح من ذكر اللفظ وإدراك معناه وما قالوا من أن الضمير
لها راجع إلى الكتاب فنشارة قلته التدبر في المتن فإنه قال استمر
المراد سعد بلطف الحق يتخير كتاب في المنطق جامع لقواعده
فبإدراكه مقتضى اشارته وشرع في شتيه وكتابته ملتزما
أن لا يدخل بفتح يعة مع زيادات شريفة إلا أن قال وتسمية
بالرسالة الشمسية في القواعد المنطق ورتبة أه فإن الضمير
في ثبته وكتابته راجع إلى مقتضى اشارته لأنه اقرب وفي
سمية إلى المشرق فيه فإنه لا المشابهة لأنه مفهوم كل وليس فيه زيادة
وفي رتبة إلى المستمر بالرسالة وهذه الضمائر على طريقة الضمائر
المرودة في خطبة الفوائد الضمائية حيث قال الحمد لوليها وبها
تذكرنا ظهران الخطبة ابتدائية وليست بالحقيقية وإن التسمية

وقعت لما في الذهن بعد الشروع في كتابته وكذا الترتيب فيصحب
قوله معتصم ومتوكلا كما لا يخفى وإنما اخذ الترتيب في الذكر ليكون
تفصيلا الاجزاء متصلا بجماله **قال الشارح** اما المقدمة في ما هي
المنطق اه احتصار العبارة المتق حيث قال اما المقدمة فيها
بجنان الاول في ما هي المقدمة المنطق اه لعدم دخل في التفصيل المذكور في
وجه الحصر وذلك لان طرفية المقدمة للبحثين طرفية لكل البحثين
تشبهها لا شتمالها عليهما بالشمال الظرف علم المظروف ومظروفيه
البحثين لما هي المنط وبيان الحاجة والموضوع ومظروفيه الالفاظ
للمعاني يستلزم مظروفيه المقدمة لهما فما قيل عبارة الشرح
للمعاني حيث جعل المقدمة في الشرح مظروفيه وفي المتن ظرافة توهم
واعلم ان بين اللفظ والمعنى علاقة تصحيح لكل منهما ظرافة لا
قباعية كرايراد المتكلم الالفاظ على وفق المعاني في المستتبعة في الذهن
من غير زيادة او حفضها بها كانا مظروفيه للمعاني وباعتبار اخذ الشرح
المعاني عنها وفرضها منها كانا ظروفي للمعاني ولهذا اشتركان
الالفاظ في المعاني والشارح هو الاول لدلالتهما على عدم زيادة
الالفاظ **قال الشارح** واما المقالات اه تعرض للمصداق الدقيق
بعد ذكر عدد المقالات جعل الحكم بالتفصيل والتعيين مقصود
بالافادة لا العدد وليس في الاستشارة اية لفظ ثالث في الثاني
زائدة وبهذا يتبين فساد ما قيل ان لشارح بقوله اما المقالات

المقالات فاولها اه اية لفظ الثالث الثاني زائدة به حصل التكرار
فاعتبر من السيد عليه اية التصواب ان الاول زائد كيف ولو كان
مقصود ذلك لجعل مناط هذه الحاشية قوله واما المقالات فاولها
قوله في يعلق المقدمة في الشارح الافراد منها كرون مما ذكره المعاني
المستعمل بين ارباب العلوم وذا في الاولين لفظ الالادة كقولهما
معنى مجازيا وهو مشروط بالالادة لفظ الاستعمال بينهما بالقياس
الما يتبين المكتوب وجود العلاقة وهو الاستدراك في استثناء
التركيب وان كان في الاولين مع الفيد اعني علامتي التثنية والجمع مع المضاف
اليه وفيما يتبين التركيب في ذاته **قوله** اعني الواحد اشرك بذلك اية
المقدمة بهذا المعنى مفهوم وجود اعني اللفظ الدال على ما يتحقق
بالوحدة وليس اما عدتها والا كان ترفيف المثنى والجمع **قوله**
الاولى بمضاف بما حو اية منزه اه دوريا فالقالبين بينهما ما يتبين
والسلب وموسر بهذا المعنى للمكبات التقييدية والانشائية والجزئية
لا يستلزم استعماله فيها اذ لا يجب استعمال اللفظ في جميع افراد معناه
انما اللازم جواز الالفاظ وهو غير مستبعد كيف وقد قال
الشيخ ابن الحبيب والمضاف اليه كل اسم شبيه شيء بواحدة حرف
اللفظ او تقديرا فادخل مررت في قولنا حوت بزيد في المضاف و
وجعل التقابل بينهما تقابل العدم والملكية باعتبار قيد عما من شأنه
ان يكون مضافا مع مخالفة لفظ العبارة لا يدفع الشبهة المذكورة

علم ما هو علم لأن الاضافة شأن المركبات المذكورة باعتبار جنسها
اعني اللفظ الموضوع **قوله** وقد يطلق علم ما يقابل الجملة اه اطلاق
الاطلاق استشارة الى اسرها، معنيان حقيقيان علم ما في شرح
المختصر للمفسر اذ يسمى النسخة غير الجملة مفردا ايضا
بالاشتراك بينه وبين غير المركب **قوله** والتعريفات اه فليس على
المصنف ان لا يصح حصر المقالة الاولى في المفردات لاشتمالها على
التعريفات التي هي مركبات والمحصن المستفاد من المقام لان المقام
من تعيين الابواب والفصول تميز المباحث بعضها عن بعض
وهو انما يحصل العنوان في المعنوي والمعنون في العنوان **قوله**
والدليل على ذلك اه لما كان المعنيان الاولان مجازيين لا يحتاج
في نفي ارادتهما الى دليل ذكر الدليل على ارادة المعنى الاخير لان
المشترك لا بد له من قرينة تعين احد معنيه بالارادة **قوله**
جعل المفردات في مقابلة القضايا فلا يمكن ان يراد بها بما يشترك
مطلقا ولا يلحق البحث عن المركبات التقييدية عن القيمين
فاما ان يراد بها مما ليس بقضايا باستعمال المطلق في المقيد بخصوصه
فيكون مجازا متفراغا على المعنى الاخير ويكون المركبات الانشائية
داخلة فيها والنصل الاول داخلا في مقاصد المقالة الاولى واما
ان يراد بها ما ليس بجملة فيكون حقيقة وهو اللفظ اذ لا يصح
الاجزاء الا عند تنزه الحقيقة ولذا احتكر السيد السند قضية

تتمس ستره وعدم دخول المركبات الانشائية فيها لا يضر لان مقاصد
الالفاظ ليست من مقاصد المقالة الاولى بل هي من المقدمات ذكرها
المصنف فيها لسند ارتباط الالفاظ بالمعنى ولما لم يترفع السيد
لدخولها واقتصر على اذراج الكلمات **قوله** والمركبات التقييدية
كسب لا ولو جعلت مباحث الالفاظ داخلة فيها يبطل المقابلة
بينها وبين القضايا لانه ذكر في الفصل الاول التقييدية ايضا حيث
قال المركبات احتمل الصدق والكذب فتخير والآفاق فتدبر
فيما ذكرنا حق التدبر ليندفع الشكوك التي عرضت للناظرين **قوله**
عن المركبات هذه القول في الشرع مؤخر عن مناظر الحاشية الآتية
بدم السيد السند لما قبله **قوله** اراد بها المركبات القائمة
اه فان قيل فبح لا يصح حصر البحث عنها في الاجزاء الثلاثة بجواز
ان يكون البحث عن المركبات الانشائية قلست هو داخل فيها
يتوقف عليه الشرع لكونه من المقدمة او هو خارج عما يجب ان يعلم
في المنطق لانما يجب علمه في ماله تعلق في الاتصال والشرع موقوف
على المركبات الانشائية حارجة عنها **قوله** فله اشكال في كلامه
الشرح من انه لا يصح حصر المركبات في المقالة الثانية لذكرها الترتيبا
التي هي مركبات في المقالة الاولى **قوله** ايضا كما لا اشكال في كلام المصنف
حيث قال الثانية في القضايا واه في تعريفات القضايا وتقسيمها
واحكامها من العكس النقيض والعكس النقيض لانه يلزم ان تكون حجة

الحصر دليل لا يستحال على الامور المذكورة **قال الشارح** انما ترتيبها اه في
القاموس رتب رتوبا ثبت ولم يتحرك كرتب وترتبه انا ترتيبا
فالمنع اثبت الرسالة واقربها على هذه الاركان وفي التاج عني
ازيس ويكر فزكر دان يقال رتب الطلوع موضع كذا او الترتيب
يدل على الاستقراء والانتخاب وح متعلقة امور متقدمة
فيحتاج الى التقدير اس رتب اجزاء الكتاب على هذه المراتب وعلى
التقديرات الاستعلاء عقلية كما في عليدين كانه يحمله تحت ويتركبه
فما قيل انه لا يتعلق كلمة على بالترتيب بشي من معنيين التلويك
والاصطلاح حتى لا يتضمن معنى الاستحالة او الحصر الجمل او بتقدير
ليس شي لما عرفت من صحة التعلق ولانه لا يلزم ان لا يكون وجه
الحصر دليل للترتيب بل لا يستحالها على الاجزاء المذكورة ولانه شاع
استعماله على في عباراتهم واعتبار التضمين او التقدير في الكل
ككلف كما في تفسير الفاضل في قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب
حيث يترتب عليه ترتيب التحلية على التحلية **قوله** قتل عليه ابطال الوجه
الحظ يستلزم جنسية المقدمة المستندة للحال ومدار
هذا الاعتراض ما يستفاد من ظاهر عبارة الشرح من كون
كلمة في الظرفية بله توسع ومتعلقا بعلم اذ لا معنى للوجوب في المنطق
والمنطق بعناه اذ لو جعلت في التعليل متعلقا ليجب اس ما يجب
لحصول المنطق علم او حملت الظرفية على توسع بان يجعل ما يجب

ايجب علمه في تحصيل المنصر واجبا على علمه في التوقف عليه او يحيل
المنطق شاملا لا يتوقف عليه ايلا لا يرد كما لا يخفى **قوله** لا يعلم فيه
قطعا قيد للنفي اراصلاحا اذا الحاج عن الشيء لا يكون في الشيء فامتنع
ان يعلم فيه ففعله عن ان يجب **قوله** وح احين اذا كان ما يجب ان يعلم في المنطق
حزامته يكون المقدمة بخامته لكونه مما يجب ان يعلم فيه **قوله** وهو بطل
الكون المقدمة جزاء من المنطق بطل الوجوبين في لفظة الجاهل ولزوم
الدور **قوله** كان الشروع فيها ارا اذا كان مع قصد تحصيل الاجزاء الباقية
للمنط لان الشروع في الاجزاء انما يكون مشروعا في الكل اذا قصد منه
تحصيل الكل لامطلقا **قوله** اذ لا معنى للشروع فيه ان لا يتحقق
الشروع في المنطق الا بالاشروع في جزء من اجزائه التي هي ذوات
اجزائي فلا يرد ان الشروع فيه يتحقق باخذ جزء من اجزائه لا بالاشروع
فيه غير عن عدم تحقق الكل بدون فرد من افراده بار لا معنى له الا ذلك
مبالغة وليس فالك تفسيره ففعله عن ان يكون جامعا ومائنا
فانقطع عرف البرهان التي عرفت للتأخير **قوله** موقوف على
المقدمة بناء على ما ذكر في وجه الحصر **قوله** فيكون الشروع في المقدمة
لان المقدمة ذات اجزاء ونظيرة لا يمكن حصولها الا بالاشروع
فيها فان قيل لاحاجة الى هذه المقدمة اذ يكفي ان يقال الشروع
في المقدمة شروع في المنطق وهو موقوف على المقدمة فيكون
الشروع في المقدمة موقوفا على المقدمة فيكون تحصيل المقدمة

موقوفاً على حصولها وهو مح قلت لان احتمالاته فان تحصيل المقدمه
على وجه يكون الشروع فيها شروعا في المنطق موقوف على حصولها
بوجه تام لان الشروع فيها امر اختياريا يتوقف على تصورهما
بفائدة يترتب عليها انهم كون الشروع في المقدمة موقفا
على حصولها من الوجه الذي قصد تحصيلها بالشروع فيها لكان مح
قوله فنقول اه الا اذا علمت مقدمات القياس فنقول في تركيبها
في الشروع فان حصل تقدم الشروع بجانب المقدمة والمنطق متقدما
حقيقيا كانت القضايا كائنتان وان جعل اعتباريا كانتا شخصيتين
والشخصية في حكم الكلية والشكل الاول **قوله** الشروع في المقدمة
شروع في المنطق وهو المقدمة التي لزم من فرض جزئية المقدمة
المشار اليها لقوله واذا كانت المقدمة جزء منه والشروع في المنطق
اي مطلقا موقوف على الشروع في المقدمة بناء على ما ذكر في وجه
الحكم ولو قيد الشروع بوجه البصيرة لاي يلزم الدور لانه يصير القياس
هكذا الشروع في المقدمة شروعا في المنطق مطلقا والشروع فيه
على وجه البصيرة موقوف على الشروع في المقدمة فلا يتكرر
الاوكل ولا يصح التقييد المذكور في الصغر كما لا يخفى قيل ان
اللازم مما تقدم ان الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل المنطق
شروع فيه وهو موقوف على الشروع في المقدمة مطلقا فلا يلزم
الدور وليس شيء وان تلقى القوم بالقبول لان تنافي الجريتين

الجريتين في الموقوف والموقوف عليه انما يفيد اذا كانتا موقفتين
في التوقف فكان الموقوف والموقوف عليه هما الجريتان وهما
لانما لغير المقارنة قصد تحصيل المنطق في التوقف **قوله** وذلك مح
لان يستلزم تقديم الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله **قوله**
انما يجب ان يعلم في كتب المنطق ان جميعها فلا يترك في كتاب منه وهو ما
يكون جزء من المنطق او مرتبطا باستطابا ما وفيه احتراز من
الخطية ومسئله اجزاء العلم اذ لا اختصاص لهما بالمنطق
فظهر بذلك وجه الاول في جعل المقسم يجب ان يعلم بدون المذكور
لاحتياجه الى التحصيل **قوله** فيلزم ان يكون اه لما عرفت من انه لا
لا يترك في ذكر ما يجب ان يعلم في الكتب الا نادرا فلا بد ان ما يجب
ان يعلم في الكتب لا يلزم ان يكون منه مذكورا فيها لان الوجوب
استحسانا **قوله** فانه في المحذور ان معان سقيده واحد لانهما
يتبينان على جزء المقدمة للفق **قوله** ان المقول بيان انحصار
الرسالة اه وليس يلزم ان يكون كل ما هو جزء الفقه مذكورا فيه
ولان لا يكون كل ما في الرسالة جزء الفقه فلو لم يقدر المظلف
لم يقدر الوجه المذكور انحصار الرسالة في الامور الخمسة
قوله يليق به ان يترتب اه اشارة الى ان الوجوب المستفاد
لما يجب استحسانا واللياقة بالنظر الى الوجه الذي ذكره الشرح
فلا بد ان يلزم ان يكون الترتيب الواقع في الكتب غير لائق **قوله**

امان يتوقف عليه ان دوان توقف عليه وصفه فذلك وقس
على ذلك ما عداه وذلك ان تفرق بين المصدر والفعل المصدر بان
وعدم صحة من الاول على ما يجب لا يستلزم عدم صحة حمل الثاني **قال**
التشريح فهو المقدمة المحل مبني على المسامحة لشدة الارتباط
بين اللفظ والمعنى والمراد فهو مدلول المقدمة وكذا في سائر **قال التشريح**
فاما ان يكون البحث فيه عن المفردات او البحث في اللغة المتنبش
وفي الاصطلاح اثبات المحرر للموضوع فالمعنى اما ان يثبت فيه احوال
المفردات لربا بان يكون عنوان المسالك معنومات يتدرج الحكم
منها الى المفردات وقس على ذلك ما سياتي وبذلك اندفع
الشكوك التي اوردتها الناظرون **قال التشريح** عن المركبات
الغير الملح بالذات ان في المطلق فان الملح بالذات البحث عن احوال
الموصل وهو المحرر والبحث عن القضايا لتوقفها عليه **قال التشريح**
اما ان يكون النظم فيها من حيث الصورة ان ثبت لها احوال تعرض
لها من حيث الصورة او من حيث المادة قال الحكم فيها على الاقيسة
فويرد ان البحث عن القضايا ايضا بحث عن مواد الاقيسة
فكيف يكون غير متوقفا بالذات **قوله** اورد عليه بطل توجيه
المحرر باستلزام حرج بعض المباحث لان ذلك ذكرت اولاً في
تعداد اجزاء الرسالة ان الخاتمة مستقلة على امرين وذكرت ههنا
انها مستقلة على امر واحد او منع الاستلزام للمدعى لان الملح استلزامها

استلزامها على امرين وثبت ذلك **قوله** هو المادة وحدها
فلا يحز حرج اجزاء العلوم من وجه المحرر لان الملح حصر ما هو متوقفاً
الكتابة **قوله** فاما ذكرت تبعاً لمناسبتها بالمنطق في عدم الاحتفال
بعلم من العلوم وفي الخاتمة لمناسبتها بمواد الاقيسة بخلاف المقدمة
فانها مقصورة في الكتاب لشدة ارتباطها بالمقالات اعني العلم
توقف الشروع فيه عليها **قال التشريح** والمراد بالمقدمة او لما كان معنى
المقالة الاولى والثانية والثالثة والخاتمة ووجه اطلاقها على مباح
حصرها في طرق بخلاف المقدمة لم يتعرض لها وبيّن المراد بالمقدمة
ووجه اطلاقها على الامور الثلاثة فما قيل ان علم مما تقدم ما هو
المراد بالمقدمة فاعادة تكرار الجواب عنه استغناء عما لا
يعني **قوله** انما قال هناك اه يعني ان قوله ههنا ان في او ان كسب
المنطق مشرباً لهما معنى آخر في غير هذا الموضع عند ارباب
هذا الفن فلا يكون فائدة الاستشارة الى انما في اللغة بمعنى مقدمة
البحث ولا انما قد يرد بها ما يتوقف عليه المباحث الاية كقائمة
المقالة الثانية لعدم اختصاصها بآداب هذا الفن وان يقال
للاشارة الى مثل هذه الفائدة عندنا ولذا اجتمعت قدس يستمر
على بيان المعنيين المحتتمين بآداب المنطق **قوله** لانها في بيان
القياس اه الجبر والمجور متعلقين ببعضهما لا ينفصلان لان بيان
قائمة ههنا لا المحرر **قوله** جعلت جزء قياس او جهة هذه عبارة

الاشارات والترديد للاشارة المتعددة الاصطلاح فيقول انها
تختص بالقياس وقيل انها غير مختصة به ويقال لما جملت جزء
التميز والاستقراء ايضا وقد بطلناه في حاشيته حواشي شرح المطا
المعلل بحال ما يذيد فيه **قوله** ما يتوقف عليه صحة الدليل امر بلا
بلا واسطة كما هو المتبادر فلا يرد الموضوعات ومحمولات واما
لمعذمة البعيدة للدليل فانما هي المقدمات لدليل مقدمة الدليل
قوله فيتناول اه فهاى به هذا المعنى اعم من الاول **قال الشارح** ووجه
توقف الشرع اه على صيغة الما فانه المجهول من التوجيه في التبع
للبير حتى التوجيه جزى را بكي شوق كرون فله يحتاج الى تقدير
الخبر ويصح تعلقه لا لم يتعلل للتعليل به في قوله اما على تصور
العلم فلان من غير تكلف اذا كان اصل الكلام ووجه توقف الشرع
على تصور العلم لانه زيدا ما والقاء لتفصيل التوقف والتاكيد
واما على قرارة علم صيغة الاسم وتقدير الخبر ان محقق وجعل
اللام زائدة او مفتوحة او جعل لفظ الوجه زائدا فلا يخفى وكان
على ان المقام بيان وجه التوقف نفسه الحكم عليه شيء من التحقق
وغيره **قال الشارح** اما على تصور العلم اه زاد لفظ التصور
ظهرنا والبيان فيما سياتى اشارة الى ان المراد بما يتوقف عليه
الشرع ما يتوقف على علم تصور او تصديقا فيخرج من الحد
ما يتوقف عليه الشرع على حصوله وتحقيقه مثل التبيين

بالجزء وقصد الباقي في غير ذلك **قال الشارح** فلان الشارح
اه قد تقدم في الحكمة ان الفعل الاختيار للحيوان مسبوقة بمبادر
اربعة مرتبة التصور الجنى في ذلك الفعل ثم التسديد بقا بالفتنة
المخصوصة به مطا بقا وغير مطا بقا فان الرأس الكمل لا يثبت
عنه الفعل الجنى في ثم الارادة المنبذة منه ثم صرف القوة الموصلة
في الاعضاء ومن ههنا يعلم ان تصور المشروع فيه مقدم على الشرع
فاننا ومانا فاوان لا يمكن بدون تصور بوجه مخصوص فكذلك الشرع مبني
على انه قد يندفع للطلب الى شيء مخصوص باعتبار تصور بوجه اعم
او احص من حيث انه مما يوجد فيه ذلك الوجه لا باعتبار خصوص
فلذا قال لو لم يتصور او لا ان قبل الشرع زمانا وزاتا فكان طلبه
وقصد متعلق به حال عدم تصور بوجه من الوجوه فكان طالبا
للجهل المطلق في زمان طلبه وهو مح لا متناع توجه النفس والاقبال
منها على ما لم يتصور فضلا عن الطلب الذي هو عبارة عن قصد
تحصيل والعزم عليه فاندفع الشكوك التي عرقلت للناظرين
قال الشارح لان قوله الشرع معني المدعى الذي ذكره بقوله
اه اما على تصور العلم **قال الشارح** فسلم ان سلم بثبوته بالدليل
المذكور **قال الشارح** فلا يتم التعريب عن عرفوا الدليل بما يلزم
من العلم به العلم بشيء اعم ومعنى اللزوم ان يكون بينهما مناسبات
للانتقال ليشمل الظن والجهل والجدى فاذا لم يوجد اللزوم اصلا

لنصاد المادة والصورة لم يتم الدليل واذا وجد للبرهان في الجملة لكن
لا الى المدعى بان يكون المدعى اعم والدليل يستلزم الحاصل او بالعكس
او يكون المدعى مطلقا والدليل يثبت المقيد او بالعكس لم يتم
التقريب معنى تمامية الدليل او التقريب ان لا يكون مدخلا فيه
ولما كان منصب المسامح الدخول فيه شائع في عباراتهم فلا يتم
الذي لا يتم التقريب دون ذلك دليل ولا تقريب ان ورود الاعتراض
لا يستلزم النفي **قوله** هو سوق الدليل الى التقريب اجراء الدليل
على وجه يستلزم المدعى قد عرفت ان الدليل يعلم الاستقراء والتشثيل
فالاستلزام عبارة عن المناسبة المصححة للاستقراء والتطبيق عبارة
عن ايراد الدليل على وجه يوافق المدعى فلا اختلاف بين التعريفين
بالعبارة وما قيل ان الاول مختص بالقياس اذا استلزام فيه
والثاني شامع للاستقراء والتشثيل فلا اختلاف فيه معقول وهم
قوله اراد به اياه خلاصة ان اللام في العلم والكلام للهدى والمراد
بالمفتح معناه العرفي اعني ما قبل الشروع في الحق فلا يرد ان الرسم
ليس مذكورا في المفتح **قوله** في انشاء المقدمة جمع شئ في الصراح
شئ بالتركيب فانه اذا تألفها في اجزاء المقدمة والبناء فما قيل
ليس الحق ايراد في انشاء المقدمة بل ايراد في المقدمة سواء كان
في اولها او في خواتمها او انتزاعا وهم **قوله** ولا يمكن تحصيل
اه اذا العلم لا يخص الا في ضمن الحاصل **قوله** لاستلزامه دليل

دليل لاصل تعلق الاحتيار والقصدية وانما احتيار على اخر
قال المنحصر مثل كونه موجبا للتعين التام على رأي الحكماء او مجرد قالار
على ما هو راس المتكلمين **قوله** لا يخصه فمفهوم توقف الشروع
عليه توقفه على نوعه كما قيل في مبادي العلم اعني ما يتوقف عليه المسامح
ان ما يتوقف على نوعه اذا لا يتوقف للمسامح على دليل خاص فلا
يرد ان كان التصور بالرسم مستغنى عنه في تحصيل ما هو الواجب
لحصوله يتصور للرسم يمكن تحصيل بالرسم لان معنى التوقف
ح استلزامه لما يتوقف عليه وهو لا يتنافى الاستغناء عنه واليه اشهر
قد سكره بقوله وكون غير مستلزم ما ذالك الواجب وان
كان ذالك الغير سابقا على التصور بالرسم كما في التصور بالوجه
المحصول غير الرسم ان كان كسبيا **قوله** يختار احدهما بعينه فاصل
اختياره لاستلزامه ما هو الواجب لا خصوصه وبوجه مرجح كونه
الارادة او نفسه **قوله** حيث قال قال اولي فان الظاهر اولوية بالنظر
المذكور سابقا فاذا قال اشترط اولوية يستعمل الاولى بمعنى القوة
ايضا **قال الشيخ** وان اراد به تصور برسمه ليصح قبح الخلق في العلم
الملازمة المذكورة بجواز ان يكون متصورا بنسبة الرسم فلا يلزم
طلب المجهول المطلق انما يلزم ذلك اذا لم يكن متصورا اصطلاحا **قال الشيخ**
لا بد من تصور العلم برسمه ان رسمه كان كما يدل عليه القرائن حيث
قال البحث الاول في ماهية المنطق ان تصور ماهية بالرسم

لاستناع الحد واختار السهم المحصول لا اتفاق عليه كما يشترطه قوله
ورسموه فلا يرد ما قيل ان السؤال وارد عليه لانه اذا اراد
بالتصور بالبرهان مطلقا فلا يتم التعريف بالمقابلة بيان سبيل اذ البرهان
المخصوص وان اراد به تصور هذه الرسم فلا يتم الملازمة لجواز
حصول البصيرة برسم اخر على ان الشروع لم يدفع توقف البصيرة
عليه بل حصل ما بحيث قال ليكون على بصيرة في طلبه فالمقدمة على
ما يستفاد من كلامه ما يفيد البصيرة قبل الشروع في العلم
قلا الشارح ليكون اه او س وجب تصور العلم برسم قبل الشروع
لتحصيل الشروع على وجه البصيرة فاللام للسببية ومدحوله اغاية
مرتبته عليه لا غاية له حتى يراد ان العلة الغائية انما تكون
للفعل الاختياري وجوب التصور ليس كذلك **قوله** الوجه
السابق اه يعنى فظهم الشارح يقتضيه ان الوجه الثاني قائم مقام
الوجه الاول من حيث لا يشبه وليس كذلك فلا بد من العناية في عبارة
الشارح بان يقال مراده فالاولى ان يفهم المقدمة بما يتوقف عليه
الشروع على وجه البصيرة او بما يفيد الشروع على وجه البصيرة ويقال
لا بد من تصور العلم برسمه **قوله** وهذا الوجه يدل اه وذلك
لان لكل علم مسائل كسائفة لها جهة وحدة مختصة بها تعد علما
واحدا وتزد بالتدوين فاذا علم بتلك الجهة امتاز عنده
بما عده تميزا تاما وان علم بوجه عام او اخص لم يجعل التميز التام

التميز التام فان اراد بتصور العلم برسم التصور بوجه ما يفيد
تميزه عما عده سواء كان عمولا او لا بد من تميزا او كسائفا الوجه
المستفاد من قوله لا بد عيني لاستناع حصول البصيرة بحيث
يمتاز عما عده بغيره وانه حصل التصور باللام في النظر كما هو
المتعارف فالوجوب استحقاقا فاذ ففت الشكوك التي عرفت
للتاخير **قوله** علم اه او رد ليفة المؤيد استشارة الى ان الوحدة
معتبرة فلا يرد النحوم غير نقضا **قوله** باصول برسمه يعرف بها
بها ان يفهم سببها على معرفة الاحوال الجزئية العارضة للكلمات
المستقلة في لغة العرب من حيث انها موصوفة او مبنية وفائدة القيود
فما ظهر فلا حاجة الى الاطالة **قوله** جعل عنده مقدمة اه
بناء على ان اقتردها بالتدوين من هذه الجهة وهذا هو المراد
من الوقوف على جميع المسائل اجمالا **قوله** يمكن بذلك اه يفهم ضمرا
سهلة الحصول وما قيل من انه يجوز ان يكون اندراج هذا
المسئلة تحت موضوع الكبير نظرا الى الجواب عند ان المراد سبب
الحصول بعد العلم بالكبرى اذ لا يحتاج الى حصول صدق كبر
موضوع الكبير المعلوم على فتره بخلاف ما اذا لم يعلم **قوله** وذكر
كذلك فمن من النحوم هذه المقدمة غير المقدمة السابقة والحق
ان المقدمات مثل رمتان لما ان جهة الوحدة غير مختصة بالعلم
ان الاولى لما كانت لازمة للتعريف صريحا ذكره او لا والثانية صريحا

صريحة في الانتاج ذكره ثانيا **قوله** وكذا اذا تصور الميزان اه انه
مثالين اشارة الى ان جهة الوحدة التي يؤخذ بها القياس هي
اللازمة قد يكون موضوع العلم كما في تعريف النحو وقد يكون غاية
كما في خوفه واما جواز كونها جهة اخرى كالامر العلم للمحمولات او
المسائل فنحن لا ان المعنى عند القوم هاتين الجهتين **قوله** وبما
الجملة بيان اجمالي في جميع العلوم بعد التفصيل في جزئ ارا ان تصور
العلم برسمه فقد عرفه بحاصة وحصل حاصة في ذهنه فاذا توجه
اليها عرف انها حاجة وعلم منه ان كل مسألة منها لها مدخل في تلك
الحاجة لكونها مأخوذة من جهة الوحدة المشتركة **قوله** اذا
اورده عليه صرفه ليعلم لا يتقدم لان القدرة حاصلة غير شرطية
بالايراد **قوله** فكان قد علم الخ فالمراد بقوله الشيخ علم انها
من ذلك العلم يمكن من علمها يمكن انما والتمكن المذكور لا ينافي
في عدم حصول التمييز بالعقل في بعض المسائل كما ان التمكن
من الاجتهاد لا ينافي وقوع لادرس في بعض المسائل من المجتهد
وهذا يمكن من شافه كون التعريف مأخوذا من جهة الوحدة
التي يشترك فيها جميع المسائل المشتركة كونها جامعا لجميع
اجزاء المحدث وما يتعارف ودخل غيرها فيلزم اشتراطها
في التعريف العلم القوم في بيان الشروط والالتزام ان حرج المسألة
او دخول غيرها يستلزم صدق المحدث على غير افراد الحد او

الحد او بالعكس بناء على ان الحد المجموع بغير العلم **قال الشافعي**
واما على بيان الحاجة زاد لفظ البيان اشارة الى انه مفرغ
تدقيق وكذا في الموضوع ان توقف الشروع في العلم على اثبات ان
الناس يحتاجون اليه ليعلم كذا فهو في الحقيقة تصديق بالغاية
المرتتبة عليه مع العلم باعتدالها بالدليل **قال الشافعي** فلا بد ان يعلم
يعلم غايتها العلم ان لو لم يستقد ما جز ما او ضابطا بينه وبين
بالغاية التي لها امزيدا من احصاها بان يكون تدريسي لاجلها
ولذا عطف الفرض عليه في الفائدة المعتمدة المستتبعة عليه
طلبه عبثا وتفصيل ما ذكر قدس سره **قوله** فلا بد ان يعلم اه ان
يستقد جنما او نظاما بقاء او غيرهما بقاء لان ذلك العلم
فائدة محصورة في فائدة كانت وليست وان يعلم بالفائدة المباشرة
فانه لا يمكن الشروع بذلك في العلم لا متناع الترجيح بل مرجح عليها
تقرر في الحكمة وما قبل انه يوجد الفعل الاحتيازي يتوهم الفائدة
كمرة العاكس في سكة المسنونة يتوهم رؤية فبنسبة على عدم
العرف بين توهم الفائدة والتدقيق بافتائدة المستوية المتحققة
في الصورة المذكورة **قوله** واللا متناع الشروع فيه ولظهوره لم
يتوهم له الشروع وكذا ذكره السيد قدس سره في شرح المواقف **قوله**
قوله ان يكون تلك الفائدة مستعدا بها ان في اعتقاده سواء
كانت مستعدا بها في نفس الامر ولا مرتتبة عليه ولا **قوله** والآن

لكان طلبه ان وان لم يكن متعدد دليها في اعتقاده بالنظر الى
المستند كان شروعه فيه وطلبه لذلك العلم عينا عرفا لا في
لا يترتب عليه فائدة متعدد دليها في اعتقاده وكل هذا شأنه فهو
عيب عرفا اما النقص في نظره واما الكبر فذكره قد سهر فيما نقل
منه على حواشي شرح المختصر العبد بحسب الفرق ما لا يترتب
عليه فائدة اصلا او يترتب عليه ما لا يستدعي نظرا في ذلك الفعل
المستند على المستند انتهى ان لا يترتب عليه في اعتقاده فائدة
اصلا في نفس الامر متعدد دليها بناء على المتعارف المشهورة في
الاطلاق ان الفاعل اذا فعل فعلا لم يترتب عليه غرضه يقال فعل
فعلا عينا وان جرت فائدة وبما ذكرنا من التقيد اندفع التدافع
بين ما نقل عنه وبين ما في المتن حيث يفرق من الحاشية ان الفعل
الذي يترتب بناء لا يعد به حيث عرفا وان اعتقد الفاعل الفائدة
المستند بها او يفرق من المتن ان الفعل الذي اعتقد فيه فائدة
لا يعتد بها عيب وان يترتب عليه الفائدة المستندة وان دفع ما قيل
ان العيب الفرق بالمعنى المذكور فيما نقل عنه لا يكون وجوده
في تحصيل العلوم لانه يترتب عليها الفائدة المستندة بها التي وضعت
بها **قوله** وبذلك ينشأ عنه اه سر بسبب اعتقاده فائدة غير
معتد بها في اعتقاده ينفك سعيه في تحصيل ذلك فاما ان يترك
ولا يسعى فيه حق السعي فما كان في شروعه على بصيرة **قوله** وان

وان تكون تلك الفائدة المعتد بها التي اعتقدها الشارح **قوله**
لعدم المناكبة بين ما اعتقده وبين العلم فان كان قد عرف ذلك
الاعتقاد وان كان غنيا سعي فلذا قال **قوله** في حيز سعيه فاما انه
يجوز ان يعتد به دون الاعتقاد الاول فائدة المرتبة عليه
ويكون مهمة له ففي تحصيله لاجل هذه الفائدة فلا يفرق لان قوله
في حيز سعيه داخل تحت سعيه واذا صار سعيه سعيه عينا علم انه لم يكن
على بصيرة في شروعه **قوله** عينا ونظيره جملة لا وهو العبد العرف
قوله فانه يستكبر اه فممن ذلك انه كان على بصيرة في شروعه
وبما حررنا لك عبارة الشارح والحاشية بعد اطلعه على فوائد
القيود يظهر لك ان دفاع شكوك الفطرين في هذا المقام واعلم ان
كل حكمة ومصلحة ترتب على فعل يستمر غاية من حيث انها على طرف
الفعل وفائدة من حيث انها ترتبها عليه في مختلفان اعتبارا
ورديان الافعال الاختيارية وغيرها واما الذين فروا
لاجل اقام الفعل على فعل ويسمى علة غائية ولا يوجب في افعاله نعم
وان جرت فوائدها وقد يخالف الغرض فائدة الفعل لما اذا احط
في اعتقاده كذا في الحواشي الشارحة على شرح المختصر **قال الشارح**
فلان تمايز العلوم بحسب الموضوعات ان التمييز الذاتي للمعلوم
على قدر تمايز الموضوعات وان كان تمايزها بالذات كافي تمايز العلمين
كذلك وان كان بالاعتبار فبالاعتبار كاجرام العالم فانها من

حيث الشكل موضوع للرؤية ومن حيث الطبيعة موضوع للسمع
والعالم من الطبع فلذلك قد يتفرق اتحاد بعض المسائل فيهما
بالموضوع المحمول واختلافهما بالبراهين كالقول بالادنى
مستدركة **قوله** وذلك ان يكون تمايز العلوم بحسب تمايز
الموضوعات ثابت لان المتوحد بين العلوم سواء كانت الكمية
او غير الكمية فليس في الواجب ان تقول المتوحد في العلوم بيان احوال
الاشياء ارايات العواض الذاتية للوجودات بالادلة
والمقارن فذلك مرفى احكامها بالنسبة الجينية العارضة للاشياء
بالقياس الى الاحوال وذلك لان كمال النفس الانسانية في التقوى
المدرسة هو التشبه بحضرة الواجب بقا علما والتشبه انما يحصل بمعرفة
احوال الموجودات على ما هي عليه بقدر القدرة وكانت معرفتها
مختلفة متكثرة مستعدة فافترسوا في ثمة من الاحوال
الراجعة الى اشياء متناسبة بالتدوين وجعلوا علما
على حدة تشير للتعليم كسمو ذلك الشئ والاشياء موضوع
العلم لانه وقع لان يثبت عن احواله ولان موضوعات مسائله
راجعة اليه وهذا معنى قوله واذا كانت طائفة من احوال الاحكام
قوله متعلق بشئ واحد كاصول العدد في الحساب او اشياء متناسبة
ومعنى التناسب اشتراكها في امر ذاتي كاشتراك الجسم التعليمي
والسطح والخط في المقدار او عرضي كاشتراك الادلة الاربعة

الاربعة في استنباط الاحكام اشتراكا مستداه ياتي برأى جهة
الاشتراك في جميع المسائل **قوله** كان كل واحد منهما ان من العلم
السطحيتين علما براه اطلاق العلم على طائفة من احوال على
سبيل المبالغة لانهما المتوحد بين العلوم والآفاق العلوم المدونة
عبارة عن المسائل **قوله** ولو كانتا العلم كغير المذكورتين
ولذلك اورد كلمة لو الدالة على انه فرض محض **قوله** من جهة
واحدة اشارة الى ان اختلاف الجهة موجب لاختلاف العلمين
كما عرفت **قوله** ولم يستحسن ادا اشارة الى استحسان اقتضا
حسن التعليم وتشابهه في ان يعلم كل مسلك علما وكل العلوم علما وهذا
قوله واعلم ان بيانا للفرق بين الامور الثلاثة بعد اشتراكها في توقف الشروع
على وجه البصيرة عليها بان الامر بين الاولين يتوقف اصل الشروع على نوعها
بخلاف الثالث ولا يستلزمها ما هو الواجب في الشروع وعدم الترتيب
بينها جعل كل منهما مفيدا لاصل البصيرة بخلاف الموضوع فانه لا تفرق
في السمتية عنهما جعل مفيدا لزيادة البصيرة وبيان الامر بين
الاخرين من قبيل التصديق بخلاف الاول فانه تصور **قوله** مما
يعد عينا اعرافا فوايضا يفيد للبصيرة اذ الخروج من البعد
من البصيرة **قوله** اذا كانت الفارقة مهمة او موجبة لزيادة
اعتبار بشأنها كما يقال رهن الامانة افلتك وحسبك **قوله**
واما معرفة بان موضوعه او معرفة بما يقع جوابا عن هذا السؤال

ان معرفة بما يجمع جوابا عن هذه السوال معرفة بان موضوعه ذلك
الشيء **قوله** فليست بواجبة للشرع لان الشرع لا يخصص
ولا ينوع **قوله** ازاد به انه لم يميزه وزيادة البصيرة ايضا
بحيرة فيصدق عليه مما يتوقف عليه الشرع على وجه البصيرة **قوله**
تصغر العلم بوجه ما على التوجيه الاول او يرسم على تقدير قوله فلا
فلا ولا **قوله** على معرفة احوال الالفاظ من الوضع والادلة
والافراد والتركيب والاشتراك والترادف وغير ذلك وكذا
مبنية في مبادي اللغة لا ينافي توقف الافادة والاستفادة
عليها **قوله** الا ان المصن او ردها الشرح الارتباط بين
اللفظ والمعنى حتى ان فلا ينفك تعلق المعاني عن تخيل
الالفاظ **قوله** بيان مرتبة العلم بالتحصيل بالتقديم
والتاخير بالقياس الى علم آخر **قوله** وبيان شرفه بادلة
وجاهات الموضوع فاما في موضوعه اعلم فهو اشرف والذات فما
كان دلائله اقوى فهو اشرف والفاية فاما في غاية استغنى فهو
اشرف **قوله** والاحسن في التعليم انه اشكر به الرفع ما اورد
الشرائط من البصيرة ليست امر مطبوع حتى يقال انه يتوقف
على الامور الثلاثة ولا يحصل بواحد منها او باكثر منها **قوله** الا
انما قال ذلك لانك قد عرفت ان مال ما يتوقف الشرع عليه
على وجه البصيرة هو الاعانة الا ان هذه العبارة افهم واسلم من

من المناقشة والمراد بما العلوم في احوالها سابق الى الفهم **قال الشيخ**
فان علمه تصور الحكم الكلي في جنس كما يدل على قوله مثلا وليس
باستدلال **قوله** افعال المكلفين او اشارة الى ان
موضوعه فعل المكلف مطلقا والامامان البحث عن الافعال المحصورة
فيه **قال الشيخ** من حيث انها تحتل وتحم الظن المتعلقة ببعض الكونه
بيان الاحوال والحق انه متعلق بالفرع المعلوم من الكلام وانه قيد
للموضوع والقيد مطلق الحق والحكمة والمجوز منه الحق والحكمة المحصورة
فلا بد ان الحثية تتم الموضوع فلا يكون مجزئا عنها **قال الشيخ**
من حيث انها تستلزم ان يصح الاستنباط عنها لان نفس الاستنباط
مبحوث عنه فيه **قال الشيخ** ولما كان بيان الحاجة ينافي معرفة
التاج الاستنباط وان شدة في احتياجه دون السوق اشارة
الوان استلزامه اياه من غير مدخل لتحرير المصروف ولذا اتفق قدس
سرم لا استلزامه اياه في نفسه من غير تخصيصه ببيان المصروف
الاسم لانما له من غير احتياج اليه في ذلك الا باخر ما يشاق
اليه بيان الحاجة ان تمت الحاجة الى قانون يفيد عصمة الذهن عن
الخطاء في الفكر وهو لا يتم محمول بيان الحاجة للمنطق ولذا قال
وهو المنطق وكونه مستلزم اياه لا يقتضيه التساوي من جهة يلزم
اكتساب التصور من الجهة ومن الشرح بيان نكته ببيان الحاجة
والاسم في بحث واحد مع ان الظاهر ان كل واحد منهما في بحث ونكته

تقديم بيان الحاجة علي مع ان العنوان يقتضي العكس وحاصلها
ما ذكره قدس سره من ان بيان الحاجة يتضمن التسليم فلذا اجمعها دون
العكس فلذا اقدم البيان وما ذكرنا ان دفع ما قيل من ان بيان الموضوع
ايضا يتضمن التسليم فان ذلك باعتبار انه يمكن ان يؤخذ منه لان
محمول يعرفه على ان النكتة انما هو اجماعها بعد الوقوع **قوله**
وغرضه ان غرضه المدون **قوله** وتحصل بذلك اه لا يحصل
منه ان علمه عند هذه النكتة وهو لازم مساو له شامل لجميع
اجزائه والا لما كان غايته له بل ببعضه وهو بين الثبوت بعد اقامته
الدليل وهو معنى تصور الشيء بالتسليم ولو اراد بالتصور المنع الاعم
اعني تصور الشيء بامر خارج كان ادفع للشكيب **قوله** بشئ
اخر كما يقال علمي يجب فيه عن المعلومات التصويرية والتفصيلية
ولما يتوهم من استلزام التسليم بالغاية لبيان الحاجة فان
مقصوده ايراد صورة الاجتماع فيه بينهما في الوجود **قوله** فلهذا
اراد به بيان الحاجة اصلا متضمنا لبيان الماهية بالتسليم والا
والاعتراف الاستلزام البيان له دون العكس يجعل قوله فصلا
مستدرا **قوله** فشرع اه تنبيه لقوله وابناء بيان الحاجة
اراد به بيان شئ وفيه اشارة الى ان قول الشرع وصدره ببيان
بالتسليم جعل في اوله كما هو معنى صدره الشئ بالشئ تنبيه
بيان الحاجة لان التسليم من مقدمة فكانه في الحقيقة وكان

وكان تنبيه البحث ببيان الحاجة والشرع في التسليم **قوله** كل
واحد منهما مسئلة ومن لم ينههم المقام وقع في ثلثات باروت
قوله لتوقعه بيان الحاجة على الشرع في التسليم لان مقدما
بيان الحاجة بمقدمات مترتبة واخذ ما يتخلل اليه هو التسليم فان
التسليم يتوقف عليه وليس لكل من كل منهما ضرورة ولا نظريا
الموقوف عليه قوله بل البعض من كل منهما ضرورة والبعض الاخر
نظري يحصل المتوقف عليه قوله وليس لكل من كل منهما ضرورة وذلك
الذي ليس بضرورة المتوقف عليه قوله فثبت الحاجة اه فثبت
هذه الضميمة التسليم ويكون المراد لتوقف بيان الحاجة بجميع
مقدماته انما هو التسليم وعلى التقديم ان دفع ما قيل ان التوقف
لا يقتضي التصدير لتوقف بيان الحاجة على كل واحد من مقدماته
قوله فان قلت اه منع للتوقف والجواب اثبات المقدمة
المنووعة **قوله** اعني الموصلة الى مباحث الموصليين فلا
فلا يجب مسئلة من مسائل من بيان الحاجة اليه **قوله** فلو لم يتيم
العلم اولا ارفق سائر المقدمات لما عرفت من ترتيب مقدمات
بيان الحاجة واما تسليم العلم اولا الى الظاهر من تسليمه الى التصدير
والتصديق ان تسليم كل من الضرورى والنظري اليهما مع كونه
موجبا لبيان فيه شبهة نظم المقدمات ونحوها الى اعادة
الظهور والنظري من كل منهما يحصل الضرورى قلت للمنفرد

لان التقسيم باعتبار كيفية الحصول بعد التقسيم باعتبار الحصول
 نفسه **قوله** لجازة ليس المراد الجواز العقلي لان معناه عدم
 الحكم بشئ من الطرفين بل الجواز لوقوع المصادف للجواز بالنظر
 الى الشرط المذكور لان في نفس الامر حتى يرد ان اللانفك مكان
 الجواز لا الجواز **قال الشافعي** تقسيم العلم الى التصور والتقدير
 هذا بناء على ان التصور مع الحكم تصديق عند ارباب هذا التقسيم
 كما هو منصوص في عبارة المصنف حيث قال العلم اما تصور فقط
 ان كان ادراكا سادجا واما تصديقا ان كان تصور مع
 الحكم وان قوله ويقال للجمهور تصديق بيان لمذهب الامام ولذا
 ذكر الحكم فلا يرد ان قسم العلم الى التصور دون التصور والتقدير
قال فالعلم الفاعل للتقدير يتقدير قال معطوف على قوله
 وصدر **قال** لا حكم مع ما كان قيد فقط مقابلا لقوله مع حكم
 كان معناه فانه من اعتبار القيد المذكور في القسم الثاني فيكون
 بمنزلة لا حكم توقع لان قوله لا حكم مع قضيت سلبية والسلب انما
 يتصور فيما يتصور فيه الايجاب والامكان للايجاب في الحكم
 فلا سلب وانتفاء الواسطة بين التقييظين المادية ما سوى
 التقييظين فاقبل الاولى ان يقال تصور مع عدم الحكم توقع
قال ويقال له التصور الساذج افاد هذا الاطلاق ان الماد
 بقوله فقط التقييد بعدم الحكم مع عدم الاشياء لا عدم التقييد

التقييد بكون الحكم مع اعني لا يشترط شئ فانه يستلزم انقسم
 الشئ الى نفسه وغيره واما اطلاق التصور الساذج على مطلق
 التصور مع كونه بعيد عن اللفظ ذا التوضيف بجفة ذاته على
 يستناد من الموصوف بغيره التقييد دون الاطلاق خلاف
 المتبادر وان احتمل له اللفظ في الجملة كما صرح به في حاشية
 المصنف **قال** من غير حكم عليه المناسبات من حكم مع او زيادة لفظ
 وبلان المعتبر في القسم الاول عدم مقارنته الحكم مطلقا وانه
 اراد كتصورنا الانسان فيما وقع محكوما عليه **قال** ينبغي واثبات
 تفصيل الحكم وليس صلا على تأويلها بمشأ ومنفي لانه يخرج
 عنه الحكم السلي **قال** كما اذا تصورنا ما كانت عليه ما هو
 الشافعي مع في امثال هذه العبارة ولم يقل كتصورنا الانسان
 وعلمنا ان ههنا ان المتقسم الثاني محقق في هذه الصورة اعني
 مجموع تصور الطرفين الذين اعتبر اسناد احداهما الى الاخر
 بالنفي والاثبات وجعلها موصولة او موصوفة بالجملة
 الظرفية والماد كتصور الحادث اذا تصورنا ان مما لا يرد
 تبعته المصنف ادعاه التصديق هو التصور المتعلقا
 بالطرفين اذ قادرتها الحكم ولا يقول الحادث تصورنا
 المجموع المركب من التصورات الاربعة ولا الشرح لانه من
 مجرد بيان معنى المصنف مع وقوع النظر عن صحة وفساد وعمل على